



# الملاحق

توصيات الاستعراض الدوري الشامل ٢٠١٤  
تقرير الفريق المعني بالاستعراض الخاص بجمهورية  
مصر العربية  
الترجمة غير الرسمية

ستدرس التوصيات التالية من قبل مصر التي ستقدم ردودها في الوقت المناسب، ولكن في موعد لا يتجاوز الدورة ٢٨ لمجلس حقوق الإنسان مارس

٢٠١٥:

- النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام
- النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب
- التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
- سحب تحفظاتها على اتفاقية مناهضة التعذيب (المادتان ٢١ و ٢٢) والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب دون تحفظات التصديق (ICPPED)
- التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مراجعة وسحب التحفظات على المادتين ٢ و ١٦ من اتفاقية سيداو والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية سيداو
- النظر في سحب تحفظاتها على المواد 2 CEDAW و ١٦، الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية سيداو والنظر في اتخاذ التدابير اللازمة كحارس العلوي من حقوق وحريات ومصالح مواطنيها من خلال القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في صنع القرار والحياة العامة
- مراجعة تشريعات الأحوال الشخصية وقانون العقوبات من أجل تعديل أو حذف المواد التي تنطوي على تمييز ضد المرأة، ليتوافق مع الدستور وكذلك القانون الدولي، والعمل على رفع التحفظ على المادة ١٦ من اتفاقية سيداو
- تعزيز التدابير، بما في ذلك اعتماد التشريعات اللازمة لإعمال الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي

- مواصلة لضمان امتثالها للالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وخاصة تلك المنصوص عليها في العهد الدولي والاتفاقات الأخرى لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها
- مواصلة الجهود لمواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية
- تعزيز عملية مراجعة القوانين الحالية لها بهدف ضمان توافقها مع الدستور الجديد وإلى حماية أفضل وتعزيز حقوق الإنسان
- مواصلة العمل لاعتماد الأطر القانونية المناسبة لتنفيذ الضمانات المنصوص عليها في الدستور الجديد فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية
- اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الامتثال الكامل لمبادئ باريس
- الحفاظ على جهودها من أجل تعزيز المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان
- مواصلة الجهود لتعزيز الحكم الرشيد والحوار السياسي والإجراءات لصالح السلام
- تطبيق خارطة الطريق على الحقوق السياسية من خلال إجراء انتخابات تشريعية
- مواصلة جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
- مواصلة زيادة تحسين حماية وتعزيز حقوق الإنسان في البلاد
- النظر في وضع مؤشرات لحقوق الإنسان، كما اقترحت المفوضية، باعتبارها أداة أساسية لإعمال حقوق الإنسان
- مواصلة تنفيذ التعهدات والالتزامات الطوعية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

- مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الوعي حول ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع
- مواصلة تعاونها مع المجالس الوطنية ومنظمات المجتمع المدني
- مواصلة تعزيز أطر التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والمجتمع المدني، من أجل الحصول على مزيد من الحوار الهادف لمعالجة كافة التحديات ذات الصلة بحقوق الإنسان في البلاد
- اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان تعزيز قيم التسامح والحوار والتفاهم المتبادل على المستوى المحلي
- تشجيع الحوار بين كافة الأطراف لتعزيز التفاهم والوحدة
- مواصلة تشجيع وتعزيز التفاعل والحوار بين السلطات الوطنية المختصة ومنظمات المجتمع المدني؛
- الاستمرار في اعتماد التدابير القانونية والإدارية لمكافحة الفساد
- مواصلة الجهود لمكافحة الفساد في إطار برامج الإصلاح التشريعية والإدارية والسياسية
- تعزيز الحق في التنمية من خلال جملة أمور منها تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الفساد
- جعل التشريعات المحلية بما يتماشى مع المعايير الدولية في مجال مكافحة الفساد
- اتخاذ تدابير من أجل زيادة المواءمة بين التشريعات الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- مواصلة ضمان أن الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الفساد تشمل ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة

- مواصلة جهودها لمكافحة الفساد، بما في ذلك من خلال إطار من الإصلاحات التشريعية والإدارية
- مواصلة سياستها لتمكين النساء والأطفال
- الاستمرار في تنفيذ تدابير من أجل حقوق الشباب وتشجيع المبادرات التطوعية والعمل الخيري لتعزيز هذه الحقوق
- مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز التمتع بحقوق الإنسان من قبل الشباب
- توسيع البرامج الاجتماعية لتعزيز عمالة الشباب
- بذل المزيد من الجهود لخلق فرص عمل للشباب من خلال اتخاذ التدابير اللازمة
- الاستمرار في تعزيز وحماية حقوق الطفل
- تعزيز وتنسيق جهود جميع المؤسسات على المستوى الوطني لضمان حماية الشتات المصري
- تقديم التقارير المتأخرة إلى هيئات المعاهدات ذات الصلة
- تقدم تقاريرها إلى لجنة حقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب
- تسريع عملية إنشاء مكتب إقليمي للمفوضية في القاهرة
- تعزيز التعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان من الاستجابة لطلبات الزيارة المعلقة والنظر في نهاية المطاف في توجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة
- مواصلة ذلك التعاون الكامل مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته

- شرح واضح الوقائع والظروف ذات الصلة لمعالجة الشواغل التي أعربت عنها آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة
- مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى
- تكثيف التدابير للقضاء على التمييز ضد الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء
- مواصلة وتعزيز الإجراءات لوضع حد للتمييز ضد المرأة
- تكثيف جهودها لضمان المساواة المطلقة في الحقوق والفرص للنساء والفتيات وجها لوجه الرجال والفتيان، وفقا للمعايير الدولية
- تكثيف الجهود لضمان عدم التمييز والمساواة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات المجتمع المصري في الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعديل واعتماد وتنفيذ تشريعات للقضاء على جميع أشكال التمييز وتجريم جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات على نحو فعال؛ التأكد من أن جميع حالات العنف الجنسي والمضايقات التي تواجهها النساء المحتججن وحقوق الإنسان يجب التحقيق فورا والمدافعين عن الجناة إلى العدالة
- تكثيف الجهود الرامية إلى تمكين وتحسين وضع المرأة في المجتمع واتخاذ تدابير إضافية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعزيز محو الأمية، وضمان المساواة في المعاملة وبيئة آمنة للنساء في العنف القائم على نوع الجنس في مكان العمل ومكافحة
- تعزيز جهودها لدعم الحقوق الاجتماعية للمرأة، مثل الحق في التعليم والصحة
- مواصلة تقديم الدعم للنساء في المجال الاقتصادي
- الاستمرار في سياسة تعزيز وحماية حقوق المرأة، وفقا لدستور عام ٢٠١٤ ضمان الوصول المتساوي للفتيات والنساء على جميع المستويات ومجالات التعليم

- تعزيز التدابير التشريعية والإدارية على التمييز والعنف ضد المرأة
- مواصلة جهودها لضمان تمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والصحية والاجتماعية وجهات
- النظر بما في ذلك إدماج المرأة وكذلك إنشاء مراكز صحية للمرأة لضمان تعزيز وحماية حقوق المرأة في الدولة
- تواصل سياستها لتمكين المرأة واحترام حقوقها وحمايتها، بما في ذلك مكافحة ختان الإناث
- مواصلة تعزيز تمكين المرأة في جميع مجالات الحياة العامة
- مواصلة تعزيز التمثيل العادل للمرأة في البرلمان والحكومة
- الاستمرار في الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان تمكين المرأة
- الاستمرار في السياسات الحالية لتعزيز وحماية حقوق المرأة وفقا للضمانات حقوق الإنسان الواردة في الدستور الجديد ٢٠١٤
- اتخاذ الخطوات المناسبة لتعديل اللوائح التي تميز ضد المرأة
- مواصلة إصدار و سن قوانين لمكافحة التمييز ضد المرأة
- الاستمرار في تحديث وتطوير استراتيجيات لمكافحة التمييز ضد المرأة
- مواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز وحماية حقوق المرأة بصفة خاصة في مكان العمل
- الحفاظ على الجهود الرامية إلى ضمان فرص عمل متكافئة للنساء
- طرح المزيد من الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، وكفالة التمكين، وتمثيل أكبر للمرأة والنهوض بها في جميع القطاعات ليتوافق مع الدستور الجديد

- إلغاء عقوبة الإعدام لمن هم دون سن ١٨ عاما
- النظر في إنشاء وقف رسمي على إعدام الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام
- النظر في إدخال وقف تطبيق عقوبة الإعدام
- اتخاذ التدابير اللازمة لفرض حظر على تنفيذ أحكام الإعدام
- فرض حظر فوري على جميع أحكام الإعدام فرض حظر على تطبيق عقوبة الإعدام بهدف إلغائها فرض حظر على استخدام عقوبة الإعدام في ضوء إلغائها؛ تعلن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام بهدف إلغائها في نهاية المطاف. بانتظار إلغاء، وتطبيقه يجب أن يقتصر إعادة إدماج النسبة المنصوص وقف تنفيذ عمليات الإعدام بهدف إلغاء عقوبة الإعدام
- إصدار حظر فوري على استخدام عقوبة الإعدام، وخاصة في حالات المحاكمات الجماعية
- تخفيض الأحكام الصادرة على الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام وفرض حظر على تنفيذ أحكام الإعدام
- مواءمة تعريف التعذيب في التشريعات الوطنية مع تعريف مقبول دوليا كما ورد في اتفاقية مناهضة التعذيب
- اعتماد في قانون العقوبات لتعريف التعذيب الوارد في المادة ١ (١) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب
- تعديل المادة ١٢٦ من قانون العقوبات بما يتفق مع اتفاقية مناهضة التعذيب إنشاء آلية القيام بزيارات إلزامية مستقلة لجميع الأماكن التي يمكن أن يجرم فيها الأشخاص من حريرتهم، بما في ذلك جميع المرافق الأمنية العسكرية أو الوطنية



- التأكد من أن جميع الأشخاص المحتجزين محمية بموجب القانون وجسديا ضد التعذيب وجميع ضروب سوء المعاملة وفقا للالتزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب
- التأكد من أن جميع المعتقلين الحماية من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة وظروف الاعتقال التي تلبى قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء والمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء
- مقاضاة ومعاقبة جرائم محتملة ارتكبتها ضباط الأمن، وخاصة ممارسة التعذيب
- مناسب التحقيق في الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن، علنا الإفراج عن النتائج، ومقاضاة تلك التي تم تحديدها على أنها مسؤولة
- إجراء تحقيقات، وفقا للمعايير الدولية، بشأن الجناة أو الشرطة أو الجيش، أعمال العنف التي أسفرت عن إصابات خطيرة أو وفيات أثناء المظاهرات وعند الاقتضاء تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة
- التحقيق في مزاعم التعذيب وضمن الحصول على سبل انتصاف فعالة للضحايا
- ضمان الاحترام الفعلي للحظر الدستوري التعذيب
- فرض حظر لا يسمح اعترافات تم الحصول عليها عن طريق التعذيب أو غيره من الوسائل غير القانونية كدليل
- تأكد من أن قوات الدفاع والأمن تعمل وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق باستخدام القوة
- ضمان أن قوات الأمن تعمل وفقا للقوانين حقوق الإنسان والمعايير الدولية بشأن استخدام القوة، والتحقيق في مزاعم الانتهاكات التي ارتكبوها
- ضمان أن قوات الأمن تعمل وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على استخدام القوة، ولا تنفذ الاعتقالات التعسفية

- منح الإفراج الفوري وبحق قابل للتنفيذ في تعويض لعلاج الاعتقال التعسفي للمواطن الإسرائيلي، والسيد عودة ترابين، المسجون منذ أكثر من ١٤ عاما
- زيادة عدد النساء في وكالات إنفاذ القانون، بما في ذلك قسم شرطة
- تعزيز التدريب في مجال حقوق الإنسان وبرامج التوعية للشرطة
- توسيع التعليم في مجال حقوق الإنسان وبرنامج التوعية لاستهداف مسؤولين خدمة أكثر العام
- إقامة دورات تدريبية لضباط الشرطة في مجال حقوق الطفل للتأكد من أن هذه التصرف بشكل مناسب تجاه الأطفال الضحايا أو الجانحين
- تشجيع مواصلة التعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي إنفاذ القانون
- تطوير برنامج فعال يهدف إلى تعزيز المعرفة في مجال حقوق الإنسان للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون
- زيادة برامج التثقيف والتوعية لضباط الشرطة في مجال حقوق الإنسان تطوير برامج تهدف إلى تعزيز وعي الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون على قيم ومبادئ حقوق الإنسان
- التنفيذ الفعال الصك الاحتجاز قبل المحاكمة على أساس استثنائي وفقا للمادة ٥٤ من دستورها، والتوقف عن استخدام أوامر الاعتقال الوقائية من قبل النيابة العامة كإجراء لمعاقبة أو لإطالة احتجاز الناشطين والمتظاهرين
- مواصلة العمل على إصلاح وتحسين السجون ومراكز الاحتجاز وفقا للمعايير الدولية بشأن هذه القضية
- ضمان حقوق المعتقلين ذوي الإعاقة من خلال تزويدهم مرافق الاحتجاز منفصلة

- ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم بينما في أماكن الاحتجاز
- تقديم ضمانات للتحقيق والملاحقة القضائية لحالات العنف ضد المرأة
- تكثيف الجهود لضمان المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس بما في ذلك من خلال النظر في وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥
- وضع مقياس للتصدي بفعالية للتمييز والعنف ضد النساء والفتيات
- مواصلة لضمان التنفيذ الفعال لتدابير مثل إنشاء خطوط هاتفية ساخنة ومراكز الرعاية لضحايا العنف، فضلا عن عقوبات أشد على العنف ضد المرأة، وإذا لزم الأمر، وإدخال سياسات عملية أخرى لمنع جميع أشكال العنف ضد المرأة، و لدعم ضحايا هذا الاعتداء
- اعتماد تدابير شاملة للتصدي للعنف ضد النساء بما في ذلك قانون يجرم جميع أشكال العنف ضد المرأة
- تعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة الاعتداء الجنسي والعنف ضد النساء والفتيات
- ضمان المساءلة الفعالة لمرتكبي العنف ضد المرأة
- تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، لمكافحة التحرش الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس من خلال إصلاح تشريعي شامل واعتماد استراتيجية وطنية، والاعتراف بأهمية العمل واختصاص المنظمات غير الحكومية في هذا المجال
- مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة استكمال الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة مع خطة تنفيذ واضحة وذات مصداقية
- دعوة المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة لزيارة مصر

- اعتماد استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك المدافعين عن حقوق المرأة، سواء على الجمهور وعلى الصعيد الداخلي، وخاصة التحرش الجنسي
- اعتماد مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة
- مواصلة الجهود لمكافحة التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة، بما في ذلك من خلال زيادة عدد وحدات الشرطة والعاملين المتخصصين في هذه المعركة
- تعزيز جهودها لمكافحة العنف ضد المرأة وتحقيق المزيد من المساواة بين المرأة والرجل
- اتخاذ تدابير تشريعية وإنفاذ للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك سحب تحفظات مصر على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- تنفيذ الاستراتيجية المصرية لمكافحة العنف ضد النساء
- تجريم العنف المنزلي ضد المرأة، والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية سيداو
- اعتماد تدابير شاملة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك تجريم جميع أشكال العنف ضد المرأة
- تكثيف جهودها لمنع العنف ضد المرأة، وحماية الضحايا وملاحقة مرتكبيها
- تعديل قانون العقوبات والقوانين الوطنية الأخرى تجريم جميع أشكال العنف ضد المرأة والعنف المنزلي والاغتصاب على وجه الخصوص، وتنفيذ القوانين في الواقع العملي
- تعزيز تدابير فعالة لمكافحة العنف ضد المرأة

- اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع التدابير التشريعية وإنفاذ تهدف إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي ضد النساء المشاركات في الاحتجاجات والمظاهرات
- مواصلة تعزيز الجهود المبذولة في مجال مكافحة التحرش الجنسي إلغاء الزواج القسري المبكر للأطفال، والزواج المؤقت التجاري الفتيات وضمان القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث
- بالتعاون مع المجتمع الدولي، تكثيف جهودها لمكافحة الاتجار بالبشر توسيع فهم تعريف الاتجار بالبشر وتعميم حقوق الإنسان في النهج القائم على التعامل مع السياسات الموجهة نحو القضاء على الاتجار بالأشخاص
- ضمان التنفيذ الفعال لخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر
- تواصل جهودها الوطنية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي والإقليمي
- ضمان إنشاء قاعدة بيانات متكاملة وطنيا بشأن الاتجار بالأشخاص
- تعزيز التدابير الرامية إلى القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأطفال وتعديل قانون العمل الوطني لجعله متوافقا مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢
- وضع استراتيجية شاملة ومتعددة التخصصات لمنع استغلال المواطنين وعنوان الشباب من خلال الهجرة غير الشرعية
- تحسن ملحوظ في احترام الحق في المحاكمة العادلة، وفقا للمادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- ضمان الحق في محاكمة عادلة وضمان محاكمة المدنيين في المحاكم المدنية في جميع الأوقات
- ضمان إجراءات قضائية عادلة ومنصفة ومستقلة وفقا للمعايير الدولية

- ضمان الامتثال للالتزاماتها الدولية المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة وفي الوقت المناسب بناء على اتهامات واضحة وإجراء تحقيقات مستقلة، واحترام الحق في الوصول والاتصال بالمحامين والأسرة
- إجراء الإصلاحات اللازمة لضمان المتهمين في محاكمة عادلة خلال فترة زمنية معقولة، والحد من استخدام الحبس الاحتياطي
- ضمان المحاكمات والاحتجاز السابق للمحاكمة تتفق مع حقوق بسبب عملية في هذا العهد، والمواد ٥٤ و ٥٥ من الدستور، وإنهاء كافة المحاكمات العسكرية للمدنيين
- ضمان مراعاة الأصول القانونية للمعتقلين، وذلك لأن نظام قضائي عادل ومستقل هو ركيزة أساسية من مصر ديمقراطية ومستقرة في المستقبل
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان عملية نزيهة والمحاكمات العادلة، ولا سيما في أي إجراءات يمكن أن يترتب على تطبيق عقوبة الإعدام
- مواصلة التعاون مع المفوضية السامية لتلقي المساعدة التقنية في تعزيز وضمان استقلال القضاء، وضمان الوصول إلى العدالة لجميع المواطنين
- تستعرض على وجه السرعة مرسوم رئاسي توسيع دور المحاكم العسكرية وذلك بهدف التأكد من ضمانات المحاكمة العادلة ويحد من اختصاص المحاكم العسكرية
- التحقيق في جميع حالات استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين من قبل قوات الأمن ومحاسبة المسؤولين عن هذه الحوادث، والتوقف عن ممارسة المحاكمات العسكرية للمدنيين
- ضمان الشفافية والفعالية والنزاهة والاستقلال في عمليات التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان
- جعل الجمهور، وذلك لضمان الشفافية واستنتاجات وتوصيات لجان تقصي الحقائق وطنية مختلفة

- مواصلة الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال أحداث ٢٠١١ و ٢٠١٣
- اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم بموجب القانون الدولي وغيرها من انتهاكات الحقوق المدنية وحقوق الإنسان وإجراء تحقيقات شاملة وتقديمهم إلى العدالة
- ضمان إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة وحيادية في عمليات القتل الجماعي في ساحة رابعة في عام ٢٠١٣ وتقديم الجناة للمساءلة
- مواصلة جهودها لضمان نجاح العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان
- مواصلة سياسة على حماية ودعم مؤسسة الأسرة باعتبارها الركيزة الأساسية في المجتمع
- الاستمرار في انتهاج سياسات اجتماعية التمسك مؤسسة حدة الأسرة بما يتماشى مع القيم التقليدية الأسرية والتطلعات الاجتماعية والاقتصادية لشعبها
- متابعة، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية، لتقديم الدعم للأسرة باعتبارها الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع، بما في ذلك تبني، عندما التدابير اللازمة والمناسبة القانونية على المستوى الوطني
- تشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز الاحترام والتسامح الديني والتنوع الثقافي
- مواصلة أنشطتها لخدمة التفاهم بين جميع الشعوب والأديان
- تعزيز حماية حقوق الأقليات الدينية، وخاصة الظروف لممارسة حرية العبادة، ووضع حد للإفلات من العقاب على جميع انتهاكات لهذه الحقوق
- الاستمرار في تشجيع ودعم المبادرات والأنشطة لتعزيز الاحترام والتسامح الديني

- إطلاق حوار اجتماعي لتحسين الخطاب الديني التأكيد على القيم الإيجابية ومثال مشرق من التراث الديني المصري
- مواصلة تشجيع المبادرات المجتمعية للحوار الديني
- مواصلة تشجيع المبادرات التي تهدف إلى نشر قيم الاحترام والتسامح الديني في المجتمع
- تعزيز الحوار المجتمعي يهدف إلى تطوير الخطاب الديني الداعم لقيم التسامح والتماسك الاجتماعي، والتفاهم المتبادل
- ضمان احترام حرية الدين أو المعتقد لجميع مواطنيها
- تعزيز حرية التعبير والإعلام حتى يتسنى لجميع الصحفيين يمكن القيام بأنشطتهم بحرية ودون ترهيب والمسجونين في اتصال مع أعمالهم يمكن الإفراج عنهم دون تأخير
- وقف القيود المفروضة على الحقوق الدستورية في التجمع السلمي وحرية التعبير والإفراج عن جميع الذين سجنوا بسبب ممارستهم لحقوقهم الدستورية، بما في ذلك ممثلي وسائل الإعلام
- تعديل قانون العقوبات لتنفيذ ضمانات حرية الفكر والصحافة والنشر المنصوص عليها في دستور ٢٠١٤
- اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التمتع بحرية التعبير
- ضمان فعالية ممارسة حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وفي هذا السياق، تأكد من أن قانون تنظيم المظاهرات في مصر يتوافق مع التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- مراجعة قانون العقوبات المقيدة لحرية الرأي وتسن التشريعات والاعتراف بالنقابات المستقلة وكذلك إزالة القيود المفروضة على المظاهرات السلمية



- ضمان بيئة مواتية لعمل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني
- احترام حرية الرأي والتعبير، وخاصة بالنسبة للصحفيين، وحرية التظاهر السلمي دون اللجوء إلى الاستخدام المفرط للقوة
- إعادة النظر في قانون العقوبات لضمان حرية التعبير وحماية الصحفيين من العنف والتحرش
- إطلاق سراح المعتقلين لمجرد ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير أو العضوية في جماعة سياسية، وضمان المعتقلين المتبقين كامل ضمانات المحاكمة العادلة على المستوى الفردي
- الإفراج وإسقاط التهم الموجهة إلى جميع الصحفيين والإعلاميين الذين اعتقلوا في سياق أداء واجباتهم
- الإفراج عن جميع الصحفيين المعتقلين فوراً، سجناء الرأي، والمدافعين عن حقوق الإنسان
- اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من التهديدات والهجمات، وضمان أن مرتكبي هذا العنف إلى العدالة
- ضمان أن تصان أن حرية التعبير بجميع أشكاله، بما في ذلك أشكال التعبير الفني
- احترام حرية تكوين الجمعيات والتجمع من مواطنيها
- تأكيد من أن الإطار التشريعي يضمن التمتع الكامل لحرية التعبير وتكوين الجمعيات
- تعديل القانون رقم ٢٠١٣/١٠٧ بشأن الحق في الاجتماعات العامة والتجمعات السلمية

- مراجعة جميع القوانين على الجمعيات العامة بما في ذلك القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ على التجمعات وقانون رقم ١٠٧ عام ٢٠١٣ بشأن الاجتماعات العامة لمواءمتها مع التزامات مصر الدولية في مجال حقوق الإنسان
- إلغاء أو تعديل قانون مظاهرة (القانون ١٠٧ عام ٢٠١٣)، وقانون المجتمع المدني (القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢)، التي تقيّد حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير، لتكون متنسقة مع التزامات مصر الدولية
- حماية حرية التجمع فوراً بإلغاء القانون الاحتجاج، أو تعديله بحيث يكون وفقاً للمادة ٧٣ من دستور ٢٠١٤ ومع العهد
- مراجعة قانون الجمعيات وقانون الاحتجاج، من أجل الامتثال للدستور، وكذلك القانون الدولي، والإفراج الفوري عن الأشخاص المحتجزين أو المسجونين بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير من خلال مشاركتهم في احتجاجات سلمية
- إلغاء أو تعديل دون تأخير قانون الجمعية من شهر نوفمبر عام ٢٠١٣، وذلك بهدف ضمان الحق في حرية التجمع وحرية التعبير
- تعديل القانون ١٠٧ المتعلق بحقوق إلى الاجتماعات العامة وجعلها تتماشى مع المعايير الدولية
- إعادة النظر في قانون تنظيم الحق في التجمع العام، في جملة أمور، من خلال تحديد السلوك المحظور وإلغاء العقوبات المفرطة لضمان تحسين الامتثال للمعايير الدولية
- حماية حرية التجمع، المنصوص عليها في الدستور، عن طريق تعديل القانون للسماح للاحتجاج التجمعات العامة من خلال عملية إشعار بسيطة
- تعديل القانون احتجاجاً على الحق في الاجتماع العام والمواكب والتظاهرات السلمية وفقاً للمادة ٧٣ من الدستور التي تضمن حرية التجمع
- حماية حرية التجمع وتكوين الجمعيات من خلال مراجعة قانون الاحتجاج، والقضاء على جميع أشكال التدخل مع تسجيل وعمل المنظمات غير

الحكومية، وضمان حقهم في التماس وتلقي التمويل، ووقف إنذارا للمنظمات غير الحكومية غير المسجلة

- إعداد واعتماد القانون تؤكد على الحق في إنشاء المنظمات غير الحكومية فقط بناء على إخطار
- إعادة توجيه القانون الجديد للمنظمات غير الحكومية للسماح الممارسة الكاملة للحق في حرية تكوين الجمعيات على حد سواء المنظمات المحلية والدولية، مع حكم ذاتي ودون مخاطر لاستمراريتها
- اعتماد القانون الجديد بشأن المنظمات غير الحكومية لضمان كامل للمجتمع المدني مجموعة من الحقوق وفقا للمعايير الدولية
- تسهيل عمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من خلال إزالة المتطلبات المفرطة لمن التسجيل والتشغيل والتمويل ومواءمة قانون الجمعيات مع الدستور
- ضمان التنفيذ الكامل لأحكام الدستور لحرية عمل المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال القانون المعدل للمنظمات غير الحكومية يتوافق مع المعايير الدولية، ويحمي حرية التعبير
- سن قانون المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تسمح الدولية والوطنية لحقوق الإنسان أن تعمل دون تدخل بما يتماشى مع المعايير الدولية
- رفع القيود التي تعوق عمل منظمات المجتمع المدني، ولا سيما الاستقبال التمويل لتحمل فعال بعملهم في الدفاع عن حقوق الإنسان
- تنفيذ إجراءات لتسهيل عمل المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال تدابير تشريعية
- اعتماد التشريعات لتسهيل عمل المنظمات غير الحكومية في وسيلة من شأنها أن تعزز حقوق الإنسان وتعود بالنفع على مجمل العملية السياسية في مصر

- تقديم مشروع قانون بشأن المنظمات غير الحكومية متماشية مع المعايير الدولية والدستور المصري
- التراجع عن مشروع قانون بشأن منظمات المجتمع المدني، الأمر الذي يحدد استقلاليتها من خلال تمكين الحكومة بحل من دون أمر من المحكمة أو رفض الترخيص لمنظمات جديدة على أسس، من بينها "وحدة وطنية
- تعديل قانون الجمعيات بما يتفق مع المعايير الدولية، بما في ذلك السماح للمنظمات غير الحكومية أن تعمل دون عوائق مثل الإذن المسبق، ومراقبة التمويل والحل الإداري
- تسن على وجه السرعة قانون جديد للمنظمات غير الحكومية بما يتماشى مع الدستور الجديد الذي سيتم منح الشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية على الإعلام
- التنفيذ الكامل للالتزاماتها الدولية لضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الأخرى أثناء ممارستهم لحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع
- احترام الممارسة الحرة للجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، وضمان أن التشريعات المصرية يتوافق مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وضمان الحق في حرية تكوين الجمعيات
- حماية حرية تكوين الجمعيات، وفقا للدستور المصري، عن طريق اعتماد قانون جديد للمنظمات غير الحكومية يتماشى تماما مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، بما في ذلك التمويل الأجنبي
- تضمن تعديلات على القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ تتفق مع الدستور المصري والتزامات مصر الدولية
- الامتناع عن وصم وتجريم عمل المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين
- إيلاء الاعتبار الواجب لضمان آمنة وبيئة مواتية للمجتمع المدني

- تحسين جودة العملية الانتخابية وضمان تنفيذ توصيات بعثة مراقبة الانتخابات، وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية المتساوية للنساء، بمشاركة مراقبي الانتخابات المستقلين، واحترام حرية التجمع والتعبير وتنقيح لوائح تمويل الحملات الانتخابية
- إجراء انتخابات برلمانية في أقرب وقت ممكن
- زيادة الرقابة وتنظيم العمل المنزلي
- النظر في التعديلات على قانون العمل لتغطية وحماية عمال المنازل وحظر شكل استغلالي من العمل المنزلي
- تعزيز التدريب المهني لتعزيز التكامل السريع للخريجين الشباب في قوة العمل
- التنفيذ الفعال لاستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة قصيرة وطويلة الأجل البطالة، بما في ذلك الاستثمار في تنمية المهارات
- تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان فرص العمل المتساوية للمرأة
- مواصلة العمل لضمان حقوق متساوية للمرأة في مكان العمل من خلال مؤسساتها والقواعد والسياسات العامة
- اتخاذ التدابير اللازمة للحد من البطالة، خاصة بين الشباب؛ وتعزيز اندماجهم في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلد، وذلك بهدف الحفاظ على وتعزيز استقراره وأمنه
- مواصلة جهودها الرامية إلى مكافحة البطالة قصيرة وطويلة الأجل، وذلك بالتشاور مع القطاع الخاص ومقدمي التعليم
- مواصلة تنفيذ استراتيجيتها الوطنية الشاملة الرامية إلى مكافحة البطالة على المدى القصير والطويل
- تعزيز الإطار التشريعي الوطني لمحاربة الأمية. وصول إلى التنمية المتكاملة لجميع قطاعات السكان والمناطق؛ تحسين مستوى معيشة

- مواطنيها، بما في ذلك الفئات الضعيفة من السكان؛ وتوفير السكن والحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى
- ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء والشباب والفئات الضعيفة، في التنمية الاقتصادية للبلاد، وذلك لتعزيز النمو الشامل والطويل الأمد الاقتصادي والرفاه للجميع
  - مواصلة ممارسة تنفيذ البرامج الموجهة اجتماعيا
  - تكثيف برامج لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
  - الاستمرار في تعزيز الحق في الضمان الاجتماعي ومستوى معيشي لائق لشعبها
  - تكثيف جهودها الرامية إلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك فيما يتعلق بالحق في الصحة
  - مواصلة جهودها للحد من الفقر، على وجه الخصوص، لزيادة تركيزها على برامج مكافحة الفقر في المناطق الريفية
  - بذل المزيد من الجهود من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك من خلال تعزيز تدابير الحماية الاجتماعية
  - تواصل تكريس الجهود لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
  - مواصلة وتعزيز الإجراءات لتحسين ظروف معيشة سكانها
  - تكثيف جهودها لضمان إنشاء استراتيجية الإسكان ٢٠١٢-٢٠٢٧
  - اتخاذ تدابير ملموسة لضمان الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي للجميع، ولا سيما لأولئك في المناطق الريفية
  - مواصلة الجهود لضمان حصول الجميع على التعليم الجيد والرعاية الصحية

- مواصلة برامج مختلفة لتعزيز حق الناس في التعليم وخاصة في مجال القضاء على الأمية من خلال التعاون مع محافظات معينة ومنظمات المجتمع المدني وكذلك المنظمات الدولية الأخرى
- مواصلة جهودها لضمان إعمال الحق في التعليم للجميع مع التركيز بشكل خاص على تعزيز دور المرأة
- بذل المزيد من الجهود للقضاء على الأمية للجميع، بما في ذلك، في جملة أمور، وتخصيص ميزانية كافية
- مواصلة الجهود في النظام التعليمي لضمان الحصول على التعليم لجميع شرائح المجتمع
- توسيع برامج التعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان في البلاد الاستمرار في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحقوقهم الأساسية
- مواصلة تهيئة الظروف لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة في البلاد واتخاذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ حقوقهم
- تعزيز الهيئات الوطنية المسؤولة عن ضمان حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من كافة أشكال الانتهاكات وتعزيز اندماجهم الكامل في المجتمع
- زيادة الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة للتعبير عن رأيهم
- مواصلة الجهود لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحسين اندماجهم الاجتماعي
- تعزيز التسامح وحماية الأقليات والفئات الضعيفة
- معالجة الثغرات في حماية حقوق المهاجرين
- تكثيف وتحمل جهودها لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتصدي لها تشعب خطير على نحو فعال إلى الأمام

- تعزيز الجهود في مجال منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية، بما في ذلك من خلال القوارب البحرية عالية المخاطر
- معالجة الثغرات القانونية بشأن الهجرة غير الشرعية
- سن القوانين والتدابير اللازمة لاستكمال جهود الحكومة المتعلقة بالهجرة
- نحث المؤسسات التجارية والقطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية البشرية الشاملة، على أساس مبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات بما في ذلك من خلال المبادرات الطوعية والخيرية
- نشر وتوسيع الفهم لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لرأس المال وتشجيع رجال الأعمال والقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية البشرية الشاملة، بما في ذلك من خلال المبادرات الطوعية والعمل الخيري
- بذل جهود أكبر لتعزيز المسؤولية الاجتماعية نقابية من المؤسسات الخاصة وتشجيعهم على تعزيز المبادرات التطوعية التي تساهم في التنمية البشرية للشعب المصري
- تشجيع رأس المال الخاص على المساهمة في عملية التنمية الوطنية من خلال تمويل العمل الخيري
- تكثيف الجهود المبذولة لمكافحة جميع أشكال ومظاهر الإرهاب